- **السؤال 1**

✓ تنظم مجلة الالتزامات والعقود أحكام المسؤولية التقصيرية في الفصول:

- أ) 1 إلى 50
- ب) 60 إلى 81
- ج) 82 إلى 115
- د) 120 إلى 150

- **السؤال 2**

✓ من بين المصادر التي تأثرت بها مجلة الالتزامات والعقود في تنظيم المسؤولية التقصيرية:

- أ) القانون الألماني فقط
- ب) 60 إلى 81
- ج) القانون الفرنسي والفقه الإسلامي
- د) القانون الإيطالي فقط

- **السؤال 3**

✓ لعب فقه القضاء دوراً هاماً خاصة في مجال:

- أ) المسؤولية العقدية
- ب) المسؤولية الجزائية
- ج) المسؤولية عن فعل الأشياء

- **السؤال 4**

✓ هل يوجد نص صريح في دستور 2014 أو دستور 2022 ينص على أن الحق في التعويض حق دستوري؟

- أ) نعم في الفصل 21
- ب) نعم في الفصل 23
- ج) لا يوجد نص صريح
- د) نعم في التوطئة فقط

Salma Abid Mnif

- **السؤال 5**

✓ اعتبرت الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين (قرار 29 جويلية 2016) أن:

- أ) المشرع لا يمكنه تنظيم شروط المسؤولية
- ب) لا يمكن لأي شخص الإضرار بالغير دون تحمل واجب التعويض
- ج) التعويض ليس حقاً دستورياً

- **السؤال 6**

✓ وفقاً لموقف الهيئة، اشتراط الخطأ الفادح أو الغش لترتيب المسؤولية المدنية:

- أ) يعدّ دائماً مخالفاً للدستور
- ب) يدخل في إطار التقدير التشريعي
- ج) يلغي المسؤولية كلياً

- **السؤال 7**

✓ من نتائج دسترة مبدأ التعويض

- أ) يمكن للمشرع حرمان المتضرر كلياً من التعويض
- ب) يمنع على المشرع تبني قوانين تحرم المتضرر تماماً من التعويض
- ج) يمنع إحداث أنظمة خاصة
- د) يمنع تدخل الدولة في التعويض

- **السؤال 8**

✓ تحميل الدولة العبء النهائي للتعويض يكون دستورياً إذا:

- أ) تعلق الأمر بخطأ صادر عن شخص من أشخاص القانون الخاص
- ب) تعلق الأمر بضرر دون خطأ مثل بعض الحوادث الطبية
- ج) رغبت شركة خاصة في الإعفاء من المسؤولية
- د) طلبت ذلك شركات التأمين

Salma Abid Mnif

- **السؤال 9**

✓ الإعفاء العام لمصنعي اللقاحات حتى في صورة الخطأ القصدي أو الفاحش يُعتبر:

- أ) دستورياً مطلقاً
- ب) تطبيقاً لمبدأ المساواة
- ج) غير دستوري
- د) واجباً لحماية الاقتصاد

- **السؤال 10**

✓ قانون 15 أوت 2005 المتعلق بحوادث المرور أثار إشكالاً دستورياً بسبب:

- أ) توسيع نطاق التعويض
- ب) تكريس التعويض الكامل
- ج) اعتماد جداول تحدّ عملياً من جبر الضرر الكامل

- **السؤال 11**

✓ المجلس الدستوري في رأيه عدد 28 لسنة 2003 اعتبر أن الإحالة إلى قرار وزاري لضبط المسؤوليات:

- أ) مطابقة للدستور
- ب) مخالفة للدستور لأن إنشاء الالتزامات يكون بقانون
- ج) ضرورية اقتصادياً

Salma Abid Mnif